

Distr.: General  
20 November 2020  
Arabic  
Original: English

## اتفاقية مكافحة التصحر



### لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة التاسعة عشرة

بون، 15-19 آذار/مارس 2021

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

التقرير المؤقت للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بوضع تدابير سياساتية وتنفيذية فعالة للتصدي للجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

### التقرير المؤقت للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بوضع تدابير سياساتية وتنفيذية فعالة للتصدي للجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

#### تقرير من الفريق العامل الحكومي الدولي

موجز

يتولى الفريق العامل الحكومي الدولي فحص الأطر القائمة، بما فيها الشراكات القائمة من أجل التأهب للجفاف والتصدي له، وينظر في الخيارات المتعلقة بتدابير السياسات والدعوة والتنفيذ من أجل التصدي للجفاف في إطار الاتفاقية.

وقد قدمت أكثر من 70 منظمة دولية وجهات صاحبة مصلحة وأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تقارير بصيغة إلكترونية إلى الفريق العامل الحكومي الدولي بشأن: (أ) أطر السياسات والتنفيذ والتنسيق المؤسسي وتدابير التنفيذ للتصدي للجفاف في إطار الاتفاقية؛ (ب) والعقبات والتحديات والفرص وتدابير التنفيذ في سياق عمليات التأهب للجفاف والتصدي له والتعافي منه.

ويلخص هذا التقرير المؤقت التقدم الأولي المحرز حتى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020 فيما يخص تأكيد أعضاء الفريق العامل الحكومي الدولي وتصميم وبدء استعراضهم ومختمهم للتقارير الواردة والمواد الأخرى ذات الصلة. ولا تمثل التحليلات والنتائج والتوصيات الوارد وصفها في هذا التقرير الآراء النهائية للفريق العامل الحكومي الدولي، فأراؤه النهائية ستعرض في تقريره إلى مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة عشرة.

وقد عُقدت عبر الإنترنت ثلاثة اجتماعات للفريق بأكمله، وأربعة اجتماعات للجنة التنسيق، وعدد أكبر من الاجتماعات لفرق العمل، فضلاً عن أنشطة الكتابة والاستعراض التي تضطلع بها الفرق.



والمسائل المهمة المطروحة كي تناقشها لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، التي يمكن للفريق العامل أن يستفيد بشأنها من مدخلات وتوجيهات الأطراف، هي مسائل تتعلق بما يلي:

- أي تعليقات أولية على التوجه العام المتخذ والخيارات قيد المناقشة؛
- وتوجيهات بشأن المواضيع التي تتطلب مزيداً من الدراسة لتأييد الخيارات والخطوات المقبلة على نحو أفضل، من أجل تيسير اتخاذ القرارات في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف؛
- وتشجيع أو تيسير المتابعة والمزيد من المدخلات التي ينبغي أن تقدم إلى الفريق العامل الحكومي الدولي من الأطراف والوكالات الأخرى، بتيسير ودعم من الأمانة.

الصفحة	الفقرات	
4	8-1	مقدمة ..... أولاً -
6	17-9	السياق العالمي للإدارة المتكاملة للجفاف ..... ثانياً -
8	27-18	إنشاء الفريق العامل الحكومي الدولي وتنظيم عمله ..... ثالثاً -
10	45-28	تعزيز السياسات والحوكمة المتعلقة بالجفاف ..... رابعاً -
10	30-28	ألف - نطاق ومجال تركيز فرقة العمل المعنية بالسياسات والحوكمة .....
11	33-31	باء - أطر التنسيق المؤسسي وسياق نهج أوسع وشامل ومتكامل .....
12	38-34	جيم - التقدم المحرز في استعراض السياسات وتدابير التنفيذ والشراكات القائمة ...
12	42-39	دال - مناقشة أولية للخيارات المتعلقة بتدابير السياسات والدعوة والتنفيذ الملائمة
12	42-39	على جميع المستويات لمواجهة الجفاف بفعالية في إطار الاتفاقية .....
13	45-43	هاء - الخطوات المقبلة لفرقة العمل المعنية بالسياسات والحوكمة .....
13	66-46	استهداف الموارد والحوافز ..... خامساً -
13	50-46	ألف - نطاق ومجال تركيز فرقة العمل المعنية بالموارد والحوافز .....
15	54-51	باء - أطر التنسيق المؤسسية التي تمكّن من اتباع نهج شامل ومتكامل .....
16	57-55	جيم - التقدم المحرز في استعراض السياسات وتدابير التنفيذ القائمة .....
16	57-55	دال - مناقشة أولية للخيارات المتعلقة بتدابير السياسات والدعوة والتنفيذ الملائمة
17	61-58	على جميع المستويات لمواجهة الجفاف بفعالية في إطار الاتفاقية .....
18	66-62	هاء - الخطوات المقبلة لفرقة العمل المعنية بالموارد والحوافز .....
19	83-67	معالجة قابلية التأثر والتقييم ..... سادساً -
19	70-67	ألف - نطاق ومجال تركيز فرقة العمل المعنية بقابلية التأثر والتقييم .....
20	73-71	باء - أطر التنسيق المؤسسي والنهج الشامل والمتكامل .....
20	76-74	جيم - التقدم المحرز في استعراض السياسات وتدابير التنفيذ القائمة بما فيها الشراكات .
20	76-74	دال - مناقشة أولية للخيارات المتعلقة بتدابير السياسات والدعوة والتنفيذ الملائمة
21	80-77	على جميع المستويات لمواجهة الجفاف بفعالية في إطار الاتفاقية .....
22	83-81	هاء - الخطوات المقبلة لفرقة العمل المعنية بقابلية التأثر والتقييم .....
22	98-84	تحسين نظم رصد الجفاف والإنذار المبكر به ..... سابعاً -
22	87-84	ألف - نطاق ومجال تركيز فرقة العمل المعنية بالرصد والإنذار المبكر .....
23	90-88	باء - أطر التنسيق المؤسسي والنهج الأوسع والشامل والمتكامل .....
24	92-91	جيم - التقدم المحرز في استعراض السياسات وتدابير التنفيذ والشراكات القائمة ...
24	92-91	دال - مناقشة أولية للخيارات المتعلقة بتدابير السياسات والدعوة والتنفيذ الملائمة
25	95-93	على جميع المستويات لمواجهة الجفاف بفعالية في إطار الاتفاقية .....
26	98-96	هاء - الخطوات المقبلة لفرقة العمل المعنية بالرصد والإنذار المبكر .....
26	102-99	الأعمال التحضيرية لتقديم تقرير إلى مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة عشرة ..... ثامناً -

## أولاً - مقدمة

1- يشكل التأهب الفعال للجفاف والإدارة المتكاملة للجفاف تحديين من أكبر التحديات الاقتصادية والإنسانية والبيئية في عصرنا. وبالإشارة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في القرار 220/72، "الأطراف في الاتفاقية إلى تعزيز ودعم إعداد سياسات التأهب للجفاف بشأن جملة أمور منها نظم الإنذار المبكر وتقييم المخاطر ومواطن الضعف، فضلاً عن تدابير الحد من مخاطر الجفاف". واعتمد مؤتمر الأطراف المقرر م/7 أ-13، لإدراج التخفيف من آثار الجفاف كهدف استراتيجي في الإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر 2018-2030 (انظر الإطار أدناه).

### الإطار 1

#### الهدف الاستراتيجي للاتفاقية المتعلق بالجفاف

الهدف الاستراتيجي 3: تخفيف آثار الجفاف والتكيف معها وإدارتها لتعزيز قدرة الفئات السكانية والنظم الإيكولوجية الضعيفة على التحمل  
الأثر المتوقع 3-1: الحد من قابلية تأثر النظم الإيكولوجية بالجفاف، بسبل منها ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والمياه.  
الأثر المتوقع 3-2: زيادة قدرة المجتمعات على التحمل في حالات الجفاف.

2- وبموجب المقرر م/29 أ-13، اتفقت الأطراف كذلك على تنفيذ مبادرة خاصة بالجفاف تركز على التأهب للجفاف والحد من قابلية التأثر ومن المخاطر.

3- وأنشأ المقرر م/23 أ-14 فريقاً عاماً حكومياً دولياً معنياً بوضع تدابير سياساتية وتنفيذية فعالة للتصدي للجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وفي هذا المقرر أعربت الأطراف أيضاً عن تقديرها للتقدم المحرز من خلال تنفيذ مبادرة الجفاف التي قدمت الدعم للأطراف من أجل وضع خطط التأهب للجفاف والدعوة الإقليمية وبناء القدرات. ويقدم الإطار 2 معلومات إضافية عن الجدول الزمني الذي أفضى إلى هذا المقرر.

4- ووفقاً للمقرر م/23 أ-14، تتمثل اختصاصات الفريق العامل الحكومي الدولي في فحص واستعراض أطر السياسات والتنفيذ والتنسيق المؤسسي القائمة بشأن التأهب للجفاف والتصدي له بما في ذلك الشراكات، والنظر في الخيارات المتعلقة بتدابير السياسات والدعوة والتنفيذ الملائمة على جميع المستويات لمواجهة الجفاف بفعالية في إطار الاتفاقية، في سياق نهج كلي ومتكامل أوسع للحد من مخاطر الكوارث وتحسين قدرة المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية على التحمل. ويُطلب إلى الفريق العامل الحكومي الدولي أن يقدم نتائجه وتوصياته إلى الأطراف لكي تنظر فيها في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف.

5- وبين المقرر م/23 أ-14 أيضاً أن الفريق العامل الحكومي الدولي سيحلل التقارير المقدمة من الأطراف والمنظمات الدولية والجهات صاحبة المصلحة بشأن: (أ) أطر السياسات والتنفيذ والتنسيق المؤسسي وتدابير التنفيذ للتصدي للجفاف في إطار الاتفاقية؛ (ب) والعقبات والتحديات والفرص وتدابير التنفيذ فضلاً عن عمليات التأهب للجفاف والتصدي له والتعافي منه. وتولت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر إدارة استبيان استقصائي بشأن هذه المواضيع وتلقت أكثر من 70 تقريراً لئلا يتردد بها في الأعمال الجارية للفريق العامل الحكومي الدولي. وعلى الرغم من إغلاق النافذة المعلنة لتقديم التقارير، تواصل الأطراف وشركاء آخرون إرسال تقاريرهم إلى الأمانة، وسيُنظر فيها جميعها.

6- وطُلب إلى الفريق العامل الحكومي الدولي إعداد تقرير مؤقت لكي تنظر فيه الأطراف في الدورة التاسعة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، وهذا هو الغرض من هذه الوثيقة. ويتناول هذا التقرير على وجه التحديد إنشاء الفريق العامل الحكومي الدولي والمسائل والقضايا قيد الاستعراض. ويعكف الفريق العامل الحكومي الدولي على استعراض وتحسين قائمة الخيارات الممكنة كي ينظر فيها خلال الأشهر القادمة. ولا تشكل النتائج والتوصيات الموضوعية الناتجة عن النظر في هذه الخيارات وغيرها جزءاً من هذا التقرير المؤقت، لكنها ستقدّم إلى مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة عشرة.

7- ويوضح الشكل 1 نهج الفريق العامل الحكومي الدولي ووضعه الحالي. وسيستند الفريق العامل الحكومي الدولي إلى العمل الذي أنجزته أربع فرق للعمل كي يبحث أوجه التآزر والروابط القائمة بين القضايا المدروسة داخل فرق العمل وسيُحيّس أولويات العمل. ومن شأن ذلك أن يساعد الفريق العامل الحكومي الدولي في تحديد الثغرات والتوصية بخيارات إضافية من أجل زيادة فعالية اتفاقية مكافحة التصحر بشكل مباشر أو بشراكة/بتعاون مع جهات أخرى. ويجب على الفريق العامل الحكومي الدولي أن يبحث الخيارات المتعلقة بتدابير السياسات والدعوة والتنفيذ الملائمة على جميع المستويات، بناءً على ما قام به من فحص واستعراض، وأن يقدم تقريراً شاملاً عنها في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف.

## الإطار 2

الإنجازات البارزة السابقة لإنشاء الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بوضع تدابير سياساتية وتنفيذية فعالة للتصدي للجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

**2013:**

- الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسياسات الوطنية لمكافحة الجفاف (جنيف)
- برنامج الإدارة المتكاملة للجفاف (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والشراكة العالمية للمياه)
- مبادرة تنمية القدرات بشأن السياسات الوطنية لإدارة الجفاف

**2015:**

- إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 (مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن الحد من مخاطر الكوارث)
- اتفاق باريس (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف)
- الهدف 3-15 من أهداف التنمية المستدامة (السعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي)

**2016:**

- مؤتمر الجفاف في أفريقيا (ويندهوك، ناميبيا)

**2017:**

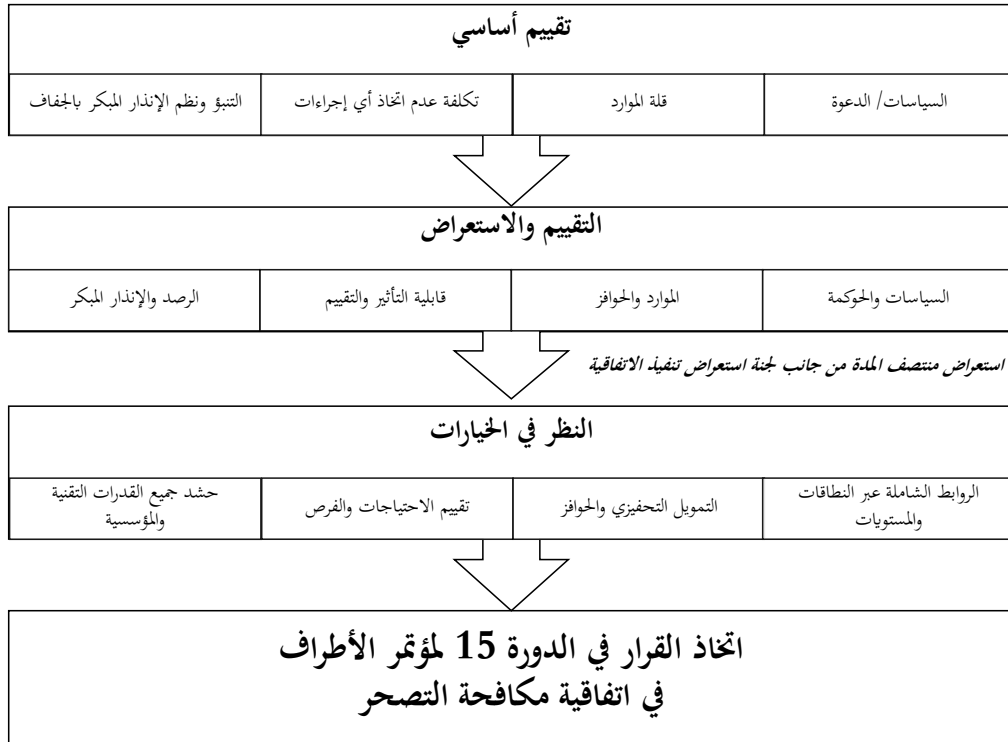
- مؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر في دورته الثالثة عشرة يضع مبادرة الجفاف وهدفاً استراتيجياً بشأن الجفاف
- مؤتمر الجفاف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (سانتا كروز دي لا سييرا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات)

**2019:**

- إنشاء الفريق العامل الحكومي الدولي في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف

## الشكل 1

الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالجفاف: أين نحن الآن وإلى أين نتجه؟



8- ويصف الفرع التالي من هذا التقرير سياق تقييم الفريق العامل الحكومي الدولي للإدارة المتكاملة للجفاف. ويشرح الفرع الثالث كيف أنشئ الفريق العامل الحكومي الدولي وكيف يؤدي مهامه. وتعرض الفروع من الرابع إلى السابع بإيجاز التقدم الأولي الذي أحرزته فرق العمل الأربع. ويرد في الفرع الثامن وصف للإجراءات التي يتعين على الفريق العامل الحكومي الدولي أن يتخذها كي يستكمل برنامج عمله ويقدم تقريراً عنه إلى مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة عشرة.

## ثانياً- السياق العالمي للإدارة المتكاملة للجفاف

9- تقتضي اختصاصات الفريق العامل الحكومي الدولي أن يعمل هذا الفريق في سياق نَحج شامل ومتكامل أوسع للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية على التحمل. وبالتوازي مع ذلك، يمثل عمل الفريق العامل الحكومي الدولي بادرة تسمح بأن تسرع الالتزامات العالمية التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ اتفاق باريس، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنياً للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه (لا سيما برنامج عمل نيروبي). وينجز الفريق العامل الحكومي الدولي عمله في الوقت نفسه الذي يعد فيه مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث تقريراً خاصاً عن الجفاف.

10- وهناك العديد من الروابط (بين الأشخاص والوكالات والعلوم الناشئة) في جميع هذه العمليات وفي عمل الفريق العامل الحكومي الدولي. وتجري إقامة روابط إضافية عبر جداول الأعمال العالمية من أجل توحيد الأداء في مجال الصحة ومن أجل حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.

11- ويواجه المجتمع الدولي مجموعة واسعة ومتزايدة باستمرار من الأزمات القصيرة الأمد وحالات الطوارئ المقترنة بتهديدات طويلة الأمد. وفي مجال إدارة مخاطر الكوارث، يمكن القول إن مخاطر الجفاف من بين الأخطار المفهومة على الوجه الأمثل والأكثر قابلية للتنبؤ على الأرجح، وذلك مثلاً عندما تُمكن سياسات وشراكات فعالة المجتمعات المحلية من إدارة نظمها البيئية وتلبية احتياجاتها من الموارد. ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات يطرحها تصميم واعتماد وتنفيذ استراتيجيات التخفيف الملائمة للظروف المحلية المتغيرة في أي جزء من أجزاء العالم. ويمكن لتبادل المعارف أن يؤدي دوراً مهماً في تسريع إيجاد الحلول ونقلها.

12- وفي حين أن الجفاف ظاهرة تحدث بشكل طبيعي، فهو يرتبط بالتحدي الأكبر المتمثل في ندرة المياه، وهذه حالة يمكن فيها أن تحدد الإجراءات البشرية مدى التعرض للجفاف ومدى قابلية التأثر به. ومع تحسن عمليات صنع القرار والتنفيذ، يمكن بسهولة منع هذه الجوانب من مخاطر الجفاف وعكس مسارها. وقد تكون بعض جوانب الحد من مخاطر الجفاف أكثر قابلية للتغيير من المخاطر الأخرى الأوسع لتغير المناخ. ولدى المجتمعات البشرية وصناع القرار خيارات لإبطاء المخاطر والآثار المتزايدة للجفاف وتحييد أثرها والتخفيف من حدتها من خلال التنفيذ الفعال للسياسات والشراكات المتعلقة بالجفاف. وعلى سبيل المثال، من شأن التخطيط لتحديد أثر تدهور الأراضي في المناطق المتأثرة بالجفاف أن يعزز القدرة على التحمل في حالات الجفاف. ولا يحتاج الحد من التعرض للجفاف ومن قابلية التأثر به إلى عقود من الزمن إذا كانت هناك سياسات وإجراءات تنفيذية وشراكات فعالة.

13- ويسترشد عمل الفريق العامل الحكومي الدولي بالوعي المتزايد بالآثار ذات الصلة لتغير المناخ. وفي بعض الأحيان، يُنظر إلى البداية البطيئة الواضحة لتزايد التعرض للجفاف وقابلية التأثر به على أنها مجرد جانب آخر من جوانب تهديد تغير المناخ العالمي. وذلك لأن الجفاف والمناخ مرتبطان ببعضهما البعض، ولأن مخاطر الجفاف تتضخم أحياناً بسبب تغير المناخ. لكن يبقى الجفاف ظاهرة مستقلة وقائمة بذاتها تسبق تغير المناخ وتعايش معه. ويختلف خطر الجفاف اختلافاً جوهرياً عن مخاطر تغير المناخ العالمي. فكثير من حالات تزايد التعرض للجفاف وقابلية التأثر به وخطره ناتجة بشكل مباشر وفوري عن أعمال بشرية على الأرض وتختلف طرقها ونطاقاتها الزمنية عن الجوانب الأخرى لتغير المناخ.

14- ويدعو المقرر 29/م أ-13 المتعلق بإطلاق مبادرة الجفاف وعملها اللاحق بشأن سياسات مكافحة الجفاف إلى استخدام الإطار الثلاثي الركائز للإدارة المتكاملة للجفاف. ويوجه هذا الإطار التحول من النهج القائمة على رد الفعل إزاء الجفاف (التركيز على الاستجابة للأزمات) إلى نهج استباقي يركز على الحد من (أو القضاء على) مخاطر الجفاف، بطرق منها مثلاً ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والمياه<sup>(1)</sup>. وعلى وجه التحديد، يدعو المقرر 29/م أ-13 الأطراف إلى اتباع نهج استباقي بشأن الإدارة المتكاملة للجفاف في عملية وضع السياسات الوطنية لمكافحة الجفاف على أساس الركائز الأساسية الثلاث للسياسات الوطنية لمكافحة الجفاف وهي:

(أ) تنفيذ نظم شاملة لرصد الجفاف والإنذار المبكر به؛

(ب) استكمال تقييمات الآثار وقابلية التأثر لدى القطاعات والفئات السكانية والمناطق المعرضة للجفاف؛

(ج) تنفيذ تدابير التأهب للجفاف والتخفيف من حدة المخاطر.

وسيدرس الفريق العامل الحكومي الدولي الإدارة المتكاملة للجفاف من هذا المنظور.

(1) انظر <[https://catalogue.unccd.int/1211\\_03EP\\_UNCCD\\_SPI\\_2019\\_Report\\_2.pdf](https://catalogue.unccd.int/1211_03EP_UNCCD_SPI_2019_Report_2.pdf)> ووثائق أخرى نُشرت منذ انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسياسات الوطنية لمكافحة الجفاف في عام 2013.



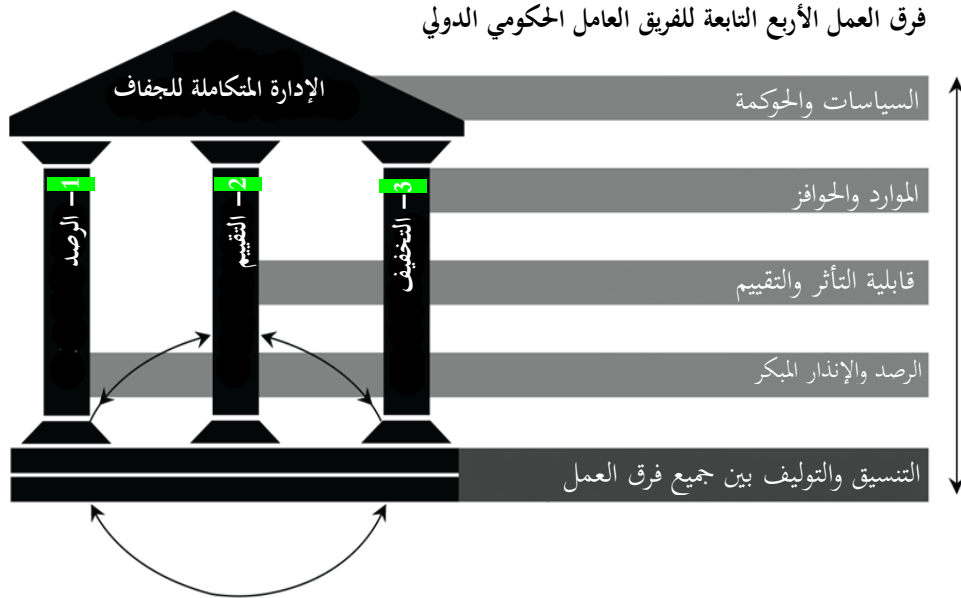


20- وأفضى اجتماع افتراضي لاحق عقده الفريق العامل الحكومي الدولي (28 نيسان/أبريل 2020) إلى تشكيل أربع فرق للعمل تركز كل فرقة منها على موضوع معين. وعُيِّن كل عضو من أعضاء الفريق العامل الحكومي الدولي في فرقة عمل معينة وعُيِّن رئيس ورئيس مشارك لكل فرقة عمل. وشكلت لجنة للتنسيق تتألف من رئيس الفريق العامل الحكومي الدولي ونائبه بالإضافة إلى الرؤساء والرؤساء المشاركين الثمانية لفرق العمل. ولتعزيز الاتصال والتعاون الفعالين بين فرق العمل، فإن جميع أعضاء الفريق العامل الحكومي الدولي مدعوون للمشاركة في اجتماعات لجنة التنسيق واجتماعات جميع فرق العمل الأربع، حسب ما تسمح به ظروفهم الفردية.

21- وصمم الفريق العامل الحكومي الدولي برنامج عمله وتنظيم فرق العمل الأربع التابعة له بما يتماشى مع نهج "الركائز الثلاث" للإدارة المتكاملة للجفاف (انظر الشكل 2). ويوضح هذا العلاقات بين الإدارة الناجحة للجفاف باعتبارها الهدف الشامل الذي تدعمه الركائز الثلاث للتدابير السياساتية والتنفيذية، بما في ذلك: تدابير التخفيف والتأهب والاستجابة (الركيزة 3). وينبغي أن يُسترشد في تصميم هذه التدابير بتقييمات الآثار وقابلية التأثير والمخاطر (الركيزة 2). وينبغي أن تستمد هذه التقييمات بدورها المعلومات من نظم رصد الآثار ذات الصلة في المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية المعرضة للجفاف (الركيزة 1). ويمكن تشكيل فرق العمل المتخصصة الأربع المذكورة الفريق العامل الحكومي الدولي من الاضطلاع بعمله في سياق نهج شامل ومتكامل لإدارة الجفاف والحد من مخاطر الكوارث.

الشكل 2

مواءمة برنامج عمل الفريق العامل الحكومي الدولي مع الإطار الثلاثي الركائز للإدارة المتكاملة للجفاف<sup>(4)</sup>



22- وينصب تركيز أول فرقة من فرق العمل هذه على تعزيز المؤسسات والحوكمة من أجل التصدي للجفاف بفعالية في إطار الاتفاقية. وترأس السيدة سكومسا نتشانغا فرقة العمل التي تتناول السياسات والمنظورات المؤسسية للتخفيف من المخاطر والتصدي لها (المشار إليها هنا باسم فرقة العمل المعنية بالسياسات والحوكمة) ويشارك معها في رئاسة هذه الفرقة الدكتور مايكل برونتروب.

(4) كيفه الفريق العامل الحكومي الدولي انطلافاً من <<http://www.droughtmanagement.info/pillars>>.

- 23- والجانب الحاسم الثاني من جوانب التأهب للجفاف وتخفيف المخاطر الذي يجب أن يبرزه الفريق العامل الحكومي الدولي هو الحاجة إلى المزيد من الموارد المالية، وتوزيعها بشكل أكثر فعالية، على الصعيدين المحلي والدولي، إلى جانب الحوافز الاقتصادية الرامية إلى تخفيف المخاطر والتصدي لها. ويرأس السيد لوكا بيريث فرقة العمل التي تتناول الأدوات الاقتصادية وأدوات التمويل (المشار إليها هنا باسم **فرقة العمل المعنية بالموارد والحوافز**) ويشارك معه في رئاسة هذه الفرقة الدكتور روجر بولوارتي.
- 24- وينبغي أن يسترشد التصميم الفعال لسياسات وبرامج التنفيذ بتقييم الاحتياجات إليها. وترأس السيدة سارة جاد جوفيا فرقة العمل التي تتناول تقييم آثار الجفاف وقابلية التأثر به ومخاطره (المشار إليها هنا باسم **فرقة العمل المعنية بقابلية التأثر والتقييم**) ويشارك معها في رئاسة هذه الفرقة السيد عبد الواحد زاكادولايف.
- 25- ويرأس الدكتور مارك سفوبودا فرقة العمل التي تتناول نظم رصد الجفاف والإنذار المبكر به (المشار إليها هنا باسم **فرقة العمل المعنية بالرصد والإنذار المبكر**) ويشارك معه في رئاسة هذه الفرقة السيد روبرت ستيفانسكي.
- 26- وأعد هذا التقرير المؤقت الفريق العامل الحكومي الدولي بقيادة فريق كتابة يتألف من عضوين من الفريق العامل وهما الدكتورة كارولين كينغ-أوكومو والدكتور تيد هوربوليك. وقدمت الأمانة مشورة ودعمًا قيّمين طوال الوقت. وفي الاجتماع الافتراضي الثالث للفريق العامل الحكومي الدولي (5 تشرين الأول/أكتوبر 2020)، استعرض أعضاء الفريق العامل الحكومي الدولي مشروع هذا التقرير المؤقت ووافقوا لاحقاً على تقديمه بعد إدخال التنقيحات المقترحة عليه.
- 27- وتعرض الفروع الأربعة التالية من هذا التقرير المؤقت، على التوالي، النهج الذي تأخذ به كل فرقة من فرق العمل التابعة للفريق العامل الحكومي الدولي والتقدم المبكر الذي أحرزته، بدءاً من القضايا العامة المتعلقة بإصلاحات سياساتية محتملة (مع فرقة العمل المعنية بالسياسات والحوكمة) إلى تفاصيل رصد الجفاف (مع فرقة العمل المعنية بالرصد والإنذار المبكر).

## رابعاً- تعزيز السياسات والحوكمة المتعلقة بالجفاف

### ألف- نطاق ومجال تركيز فرقة العمل المعنية بالسياسات والحوكمة

- 28- يتمثل الهدف العام لفرقة العمل المعنية بالسياسات والحوكمة في استعراض واقتراح الإصلاحات المتعلقة بالسياسات والدعوة والإصلاحات القانونية وغيرها من الإصلاحات، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات والحوكمة. ويمكن أن يشمل هذا العمل أيضاً قضايا الاتصال والتوعية العامة والتثقيف وتنمية القدرات والتعاون الدولي. وتدرس فرقة العمل التحدي الذي تواجهه الأطراف لربط السياسات وتدابير التنفيذ عبر مختلف المستويات - من المستوى العالمي إلى مستويي المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية - التي تستهدفها الاتفاقية<sup>(5)</sup>. وتتمثل القضايا ذات الصلة في توسيع نطاق الحوكمة الشاملة داخل المجتمعات المحلية، والأداء الفعال لإطار الاتفاقية الخاص بالدعوة إلى مراعاة المنظور الجنساني، وإدماج الشباب.
- 29- وتبقى الروابط بين المستويات (أي المستويات المحلية والبلدية والوطنية والإقليمية والعالمية) والروابط ضمن مختلف المستويات الحكومية (على سبيل المثال عبر مختلف الوزارات والإدارات القطاعية) بالغة الأهمية أيضاً بالنسبة للسياسات وتدابير التنفيذ والتنسيق المؤسسي الفعالة. فهي مهمة لأن اتخاذ إجراءات للتخفيف من مخاطر الجفاف أو لحل نزاعات يتطلب في بعض الأحيان اتخاذ قرارات صعبة

(5) ورد الهدف الاستراتيجي الذي يشدد على المجتمعات المحلية في مقدمة هذا التقرير [الهدف الاستراتيجي 3].

من الناحية السياسية داخل البلدان. وفي هذه الحالات، يمكن أن يوفر الاهتمام بالمسائل المعنية وإبرازها على مستوى أعلى التدقيق الإضافي و"الدفع" اللذين قد يلزمان لصنع القرار (بالقرب من الميدان في المجالات التي يلزم فيها اتخاذ إجراءات) من أجل اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتحقيق الصالح العام.

30- وفرقة العمل المعنية بالسياسات والحكومة مسؤولة أيضاً عن النظر في خيارات لتعزيز الشراكات المؤسسية العالمية من أجل التخفيف من مخاطر الجفاف على النحو المبين في الاتفاقية. وقد نظر مؤتمر الأطراف في خيارات إصلاحات مختلفة في دورته الرابعة عشرة، منها مثلاً إدراج التزامات أو اتفاقات أو إعلانات إضافية للأطراف إلى جانب أدوات تقنية وسياساتية وتمويلية إضافية<sup>(6)</sup>.

## باء- أطر التنسيق المؤسسي وسياق نهج أوسع وشامل ومتكامل

31- يجري عمل الفريق العامل الحكومي الدولي المتعلق بالتدابير التي تنص عليها الاتفاقية في السياق الأوسع للمناقشات الجارية بشأن إصلاح الأمم المتحدة ككل وتمويل التنمية. وتؤدي الوكالات الإنسانية دوراً حاسماً في التصدي للجفاف وفي الخطط المجتمعية للحد من مخاطر الكوارث المتصلة بالجفاف في سياق نهج شامل لمواجهة المخاطر المتعددة. ويمكن اكتساب الكثير من الأفكار القيمة من التنسيق مع هذه المناقشات والنظر في كيفية توجيه التفكير بشأن الخطوات المقبلة. ويمكن للفريق العامل الحكومي الدولي أن يضع نهجاً تمكن المجتمع الدولي من التكاتف على نحو أكثر فعالية للتصدي لتحد مشترك.

32- وهناك أيضاً روابط مهمة مع أعمال وعمليات اتفاقيات ريو الأخرى على وجه الخصوص، ومع الاتفاقيات البيئية بشكل عام. ويجري الاستعراض الذي يضطلع به الفريق العامل الحكومي الدولي بموازاة مع فحص عالمي أوسع قيد الإنجاز لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. وبالنسبة للبلدان التي لديها إدارة متكاملة للجفاف، قد يكون هناك تآزر كبير مع برنامج عمل نيروبي الذي ينفذ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومجموعة مؤلفة من حوالي 360 شريكاً<sup>(7)</sup> بالتعاون مع آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار. وقد أنشأت واستكشفت اتفاقيات ريو الأخرى تدابير مؤسسية مختلفة لجلب الأطراف فيها جنباً إلى جنب في السعي إلى تنفيذ برامجها المشتركة. وتشمل هذه التدابير الخبرات الإعلامية فيما يخص وضع البروتوكولات وإنشاء الأفرقة الحكومية الدولية وغير ذلك من العمليات رفيعة المستوى.

33- ومن العمليات والأطر الأخرى التي تجري بموازاة أعمال مكافحة الجفاف في إطار اتفاقية مكافحة التصحر وترتبط بهذه الأعمال، أهداف التنمية المستدامة التي حددت غايات وقيمين مؤسسين على البيانات وعمليات للاستعراض الوطني الطوعي وبناء القدرات. وتمثل عملية مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث إطاراً سياساتياً هاماً آخر يتداخل مع أعمال الاتفاقية ويكملها فيما يتعلق بالتخفيف من مخاطر الجفاف. ويهدف أيضاً التقرير الخاص المتعلق بالجفاف الذي يعده مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ضمن تقريره بشأن التقييم العالمي (2021، قيد الإعداد) إلى تقييم التقدم الذي أحرزته الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في تحقيق نتائج وأهداف وغايات إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>(8)</sup>.

(6) <[https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2019-08/ICCD\\_COP%2814%29\\_INF.3-1914121E.pdf](https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2019-08/ICCD_COP%2814%29_INF.3-1914121E.pdf)>

(7) <<https://unfccc.int/topics/adaptation-and-resilience/workstreams/nairobi-work-programme-on-impacts-vulnerability-and-adaptation-to-climate-change>>

(8) <[https://www.preventionweb.net/files/72909\\_gar2022conceptfinal.pdf](https://www.preventionweb.net/files/72909_gar2022conceptfinal.pdf)>

## جيم - التقدم المحرز في استعراض السياسات وتدابير التنفيذ والشراكات القائمة

- 34- تصف التقارير الواردة من الجهات صاحبة المصلحة والأطراف بعض الروابط بين المستويات المحلية والبلدية والوطنية والإقليمية والعالمية، والروابط داخل كل مستوى من المستويات الحكومية، مثلما توجد في الأطر السياساتية الحالية. وتصف التقارير أيضاً بعض الدعم الخارجي وبعض الشراكات. ولا تعلق معظم التقارير المقدمة تعليقاً مباشراً على الكيفية التي تساعد بها السياسات والشراكات الدولية في تعزيز هذه الأطر.
- 35- وبالإضافة إلى هذه التقارير، نُشرت 26 خطة وطنية للجفاف على الموقع الشبكي لاتفاقية مكافحة التصحر<sup>(9)</sup>، وهناك المزيد من هذه الخطط قيد الإعداد أو لم يُنشر بعد.
- 36- ويبين استعراض موجز لهذه التقارير وخطط الجفاف القطرية أن العديد منها يصف عمليات الحوكمة والسياسات التي تجرى داخل البلدان لتوجيه السياسات وتدابير التنفيذ والشراكات الفعالة. وكثيراً ما تشير هذه التقارير والخطط إلى المؤسسات المجتمعية والمؤسسات المعنية بالنظم الإيكولوجية وتوضح، في بعض الحالات، السياسات وعمليات التنفيذ المتبعة للوصول إلى هذه المؤسسات وشملها. وأحياناً تؤخذ النهج المراعية للنوع الاجتماعي بعين الاعتبار، لكن هناك اهتمام أقل بإشراك الشباب وتعبئتهم.
- 37- وقد حددت الاستعراضات المبكرة عدداً من التحديات الوطنية مثل عدم كفاية آليات التنسيق المشتركة بين القطاعات والوزارات؛ والبيانات غير الكافية؛ والتحديات في توصيل معلومات نظم الإنذار المبكر بالجفاف؛ والتطبيق غير المتسق لنهج الركائز الثلاث. وعلى المستوى الدولي، هناك قيود تحد من التنسيق بين الوكالات، بما في ذلك بين وكالات الأمم المتحدة.
- 38- ويوفر استعراض التقارير وخطط الجفاف القطرية معلومات أقل عن السياسات وتدابير التنفيذ والشراكات على المستويين الدولي والإقليمي. وبالنظر إلى نطاق وطموحات الفرق، يشكل هذا فجوة كبيرة في المواد المتاحة التي جُمعت حتى الآن.

## دال - مناقشة أولية للخيارات المتعلقة بتدابير السياسات والدعوة والتنفيذ الملائمة على جميع المستويات لمواجهة الجفاف بفعالية في إطار الاتفاقية

- 39- ناقشت الفرقة مجموعة متنوعة من الأدوات لتعزيز الالتزام السياسي على المستوى العالمي بشأن قضايا الجفاف. وأعرب بعض الأعضاء عن اهتمامهم بإمكانية التوصية بوضع صك ملزم قانوناً بشأن الأراضي والجفاف يمكن أن يشمل البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وسيطلب ذلك تحديداً أوضح للأهداف المشتركة للحد من مخاطر الجفاف، على أساس الحد من جوانب التعرض للجفاف وقابلية التأثر به وهي جوانب يمكن أن ترتبط ارتباطاً مباشراً بإدارة الأراضي والمياه. وقد أثير هذا الموضوع باعتباره أحد المواضيع التي تمم بعض أعضاء الفريق العامل الحكومي الدولي، في الوقت الذي أعرب فيه أعضاء آخرون عن مخاوف كبيرة، ولم يتوصل الفريق بعد إلى توافق في الآراء بشأن الأهمية النسبية لهذه المسألة.
- 40- وطلبت الأمانة مشورة شعبة القانون التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الخيارات القانونية والمؤسسية الأخرى التي قد يرغب الفريق العامل الحكومي الدولي في بحثها في ضوء ممارسات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى. ورداً على ذلك، قدمت شعبة القانون مذكرة إعلامية لإرشاد عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الجاري بشأن مواضيع مثل الخيارات الملزمة قانوناً وغير الملزمة قانوناً، وبشأن إمكانية التفاوض على صك خارج إطار اتفاقية مكافحة التصحر. وتتطرق هذه المذكرة أيضاً إلى الآليات المالية التي تنص عليها بروتوكولات معاهدات أو اتفاقيات وكذلك "الترتيبات المالية" المنشأة بموجب صكوك قانونية غير ملزمة.

(9) <<https://knowledge.unccd.int/drought-toolbox/page/drought-planning>>.

- 41- وتشمل الخيارات المهمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي تعزيز شبكات التنسيق وبناء القدرات وتطوير المعارف ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك تبادل المعلومات وأفضل الممارسات. وفي بعض المناطق، قد تكون هناك خيارات لإنشاء مراكز تعاونية لمكافحة الجفاف على المستوى الإقليمي، لكن في مناطق أخرى هناك حاجة إلى فهم أفضل المدى حسن أداء المراكز الإقليمية ودون الإقليمية القائمة.
- 42- ويمكن تعزيز التخطيط لعمليات التأهب للجفاف من خلال تنفيذ المبادئ التوجيهية القائمة المعتمدة دولياً بشأن الحوكمة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة مشاركة المجتمعات والسلطات المحلية والإدارات الحكومية والوزارات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة على مختلف المستويات، ولا سيما على المستوى المحلي (ومن أمثلة ذلك الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني). ويمكن أيضاً تعزيز الحوكمة من خلال عمليات التخطيط الشاملة للتأهب للجفاف وتوافر الأموال والتفويضات الكافية للمجتمعات المحلية من أجل رسم الخطط ومناقشتها ودمجها (مع عناصر عالية المستوى) وتنفيذها على المستوى المحلي. وفي كثير من الأحيان، لا سيما على المستوى المحلي، هناك حالات انقطاع، منها مثلاً الحالات التي تكون فيها الأموال والتفويضات والعمليات، أو التشكيل الضروري لها، غير واضحة وغير متاحة بما فيه الكفاية للمجتمعات المحلية التي تحتاج إليها.

## هاء- الخطوات المقبلة لفرقة العمل المعنية بالسياسات والحوكمة

- 43- من شأن مواصلة استعراض التقارير الواردة وإجراء دراسات حالات إفرادية مناسبة لتوضيح عملية الفحص أن يساعدان على الأرجح في توضيح مسائل أساسية.
- 44- وتدرس فرقة العمل إمكانية إصلاح مؤسسات مختلفة (من محلية إلى عالمية) وستزيد من تحسين هذا العمل وتطويره. وسيشمل ذلك النظر في نطاق الالتزام المتزايد على المستوى الدولي والخطوات التي يمكن أن تكون ضرورية لبناء توافق في الآراء. وقد تكون هناك حاجة لمواصلة النظر في الأهداف القابلة للقياس الكمي لمدخلات أو أنشطة أو نتائج محددة، وفي الكيفية التي يمكن أن يؤدي بها تحديد هذه الأهداف إلى تغييرات جوهرية فيما يتعلق بالوضع الراهن. وقد يُسترشد في هذه المسائل بدراسات إفرادية وأفكار بشأن التقدم المحرز والحوافز الموجهة والمتغلب عليها من خلال عمليات علمية أخرى. ويمكن أن يشمل النظر في هذه الأمثلة نقاط القوة الخاصة والنهج المتميزة لاتفاقية مكافحة التصحر، مع التركيز على المسائل المتعلقة بالأراضي والدعم المقدم من الجهات الفاعلة على مستوى المجتمع المحلي، والشواغل الفورية للأطراف والمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية الأكثر تأثراً.
- 45- وستكون مواصلة النظر في الروابط مع العمليات الخارجية الأوسع المحددة أعلاه وتعزيز التنسيق مع فرق العمل الأخرى جانبيين هامين من جوانب عمل فرقة العمل هذه في المستقبل.

## خامساً- استهداف الموارد والحوافز

### ألف- نطاق ومجال تركيز فرقة العمل المعنية بالموارد والحوافز

- 46- يتمثل الهدف العام لفرقة العمل المعنية بالموارد والحوافز في استعراض ومناقشة تدابير التخفيف من المخاطر وتدابير الاستجابة من أجل إدارة متكاملة للجفاف، مع التركيز بشكل خاص على الأدوات الاقتصادية وآليات التمويل. وهذا يشمل دور آليات التمويل والحوافز المبتكرة التي يمكن أن تؤثر في سلوك جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية بإزاء المخاطر.

47- وقد ناقشت الفرقة الحاجة إلى تعزيز الاستثمار من أجل القدرة على تحمل الجفاف، وينبغي أن يركز هذا الاستثمار على (1) الحد من مخاطر الجفاف والتعرض له وقابلية التأثر به من أجل تخفيف الخسائر؛ (2) والحد من عدم اليقين الاقتصادي وتخفيف النشاط الاقتصادي؛ (3) وتحقيق منافع مشتركة (على سبيل المثال، تحقيق النتيجة الثلاثية الأبعاد للقدرة على التحمل)<sup>(10)</sup>.

48- وهناك كم هائل من الخبرات والأدبيات المتاحة عن فوائد الاستثمار في إجراءات التخفيف للحد من مخاطر الجفاف وبناء القدرة على التحمل، لكن قرارات الاستثمار ما زالت تفضل في كثير من الأحيان الاستجابة وإدارة الأزمات بدلاً من الإجراءات الوقائية. ومن أجل توسيع نطاق الاستثمارات، هناك حاجة إلى: (1) دراسات جدوى بشأن الاستثمار في التأهب والقدرة على التحمل (على عكس الاستجابة الإنسانية)؛ (2) وتقييم أفضل للتكلفة النسبية لاتخاذ إجراءات مقابل تكلفة عدم اتخاذ أي إجراء (أي تقييم آثار تدابير التخفيف والاستجابة ومقارنتها بتكاليف أضرار الجفاف الممكن تجنبها)؛ (3) ومجموعة من الأدوات الاقتصادية والمالية لدعم العمل على أرض الواقع، التي لا تشمل المساعدة الإنمائية الرسمية فقط بل أيضاً، وأهم من ذلك، التدفقات المالية المحلية (من القطاعين العام والخاص).

49- وتتم الفرقة بشكل خاص بالحوافز الاقتصادية التي تدفع إلى إشراك الجهات صاحبة المصلحة في دعم القطاع الخاص في مجال الإدارة المستدامة للأراضي (انظر الإطار 3). ويمكن للسياسات الفعالة أن تحفز السلوك الفردي والجماعي، على سبيل المثال من خلال تقييم موارد الأراضي والمياه (بما في ذلك التربة، والغابات، والأراضي الزراعية، والتنوع البيولوجي الأرضي، وغيرها من النظم الإيكولوجية الطبيعية والاصطناعية والمتأثرة بالبشر)، ونظم الدفع من أجل حفظ أو استخدام خدمات النظم الإيكولوجية الأخرى. وعندما يكون هناك ثمن يدفعه أفراد لأنهم زادوا من تعرض الآخرين للجفاف جراء استنفاد موارد المياه الحيوية على سبيل المثال، يمكن أن يشجع ذلك على حفظ الموارد وتوفير الأموال من أجل تقديم تعويضات لمديري الأراضي القادرين على حفظ الاحتياطيات وإعادة شحنها<sup>(11)</sup>.

### الإطار 3

#### تقوية آثار الموارد المالية من خلال مواءمة الحوافز الاقتصادية

فيما يتعلق بالأدوات المالية والاقتصادية، لا بد من مزيج مناسب من السياسات للأغراض التالية:

- (أ) تشجيع تغييرات في السلوك (سلوك الأفراد أو الشركات أو الحكومة أو المجتمع ككل) (على سبيل المثال تقديم حوافز مالية للتحويل إلى نظم الإنتاج واستراتيجيات التنمية الاقتصادية التي تتحمل الجفاف)؛
- (ب) تعويض الخسائر التي يتكبدها السكان المتأثرون من أجل تجنب الوقوع في شرك الفقر المتصاعد (على سبيل المثال توفير تحويلات شاملة أو قائمة على الاحتياجات لتعزيز الرفاه الاجتماعي والإنصاف وتقليل المعاناة، و/أو لتعويض انكماش الاقتصاد الكلي المرتبط بأحداث الجفاف المنتشرة أو المستمرة)؛
- (ج) توفير تدفق لرؤوس الأموال التي من شأنها أن تمكن من إنجاز استثمارات مفيدة و/أو التي تعزز الأداء السلس لأسواق السلع الأساسية، لا سيما في الاقتصادات التي تعاني فيها الأسواق المالية والائتمانية مسبقاً من قيود دون ضغوط الجفاف الإضافية.

(10) <<https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/10103.pdf>>

(11) <<https://www.gefeco.org/>> و<<https://ieu.greenclimate.fund/>> و<<https://www.adaptation-fund.org/about/>> <<https://www.adaptation-fund.org/about/evaluation/af-terg-who-we-are/>>

وفيما يتعلق بالحوافز لتغيير السلوك، ترد فيما يلي أمثلة على التدابير التي يتعين التشجيع على اتخاذها من خلال مختلف آليات الحوافز المالية والاقتصادية التي يمكن أن تدعم استثمارات الأفراد والمؤسسات والمجتمعات وتأزرهم وتكاملهم مع:

- (أ) إدارة أفضل للأراضي والتربة لأغراض الزراعة والحراثة (أو الزراعة الحراجية) وإدارة رطوبة المراعي بما في ذلك تركيب واستخدام السدود والبنية التحتية للتحويل؛
- (ب) إدارة أفضل للمياه (بما يشمل المياه الموجودة في التربة) بما يشمل زيادة الكفاءة الاقتصادية لاستخدام المياه (بما في ذلك تسعير المياه، وإعادة استخدام المياه وحماية/تعزيز جودة المياه) وتدخلات مثل الاستخدام المترابط للمياه والضخ المناسب للمياه الجوفية باستخدام الطاقة الشمسية؛
- (ج) إدارة أفضل للمحاصيل والمواشي، بما في ذلك اختيار المحاصيل (وتنوعها)، ونظم الري وأساليب الزراعة، ومناوبة المزروعات؛
- (د) تنويع المجتمعات المحلية المعرضة للخطر لأساليبها وانتقالها إلى سبل عيش وإمدادات غذائية بديلة أو تكميلية (طوال الوقت أو لبعض الوقت)؛
- (هـ) تثبيت أسعار المواد الغذائية والأسعار في أسواق مدخلات الإنتاج الرئيسية في حالات منها مثلاً حالات الكوارث الطبيعية (المتوقعة).

وقد يتطلب إظهار أهمية هذه الخطط دراسات حالات إفرادية تتناول أمثلة فعالة على استخدام مثل هذه الأدوات (مثل برنامج شبكة الأمان الإنتاجية في إثيوبيا، وتجربة منطقة البحر الكاريبي في مجال التأمين القائم على مؤشرات).

50- وتتم الفرقة بآليات وأدوات التمويل الحالية لاتفاقية مكافحة التصحر والتدفقات المقررة للتمويل التحفيزي الموجه من خلال البرامج الدولية والشراكات الثنائية. وبما أن من المرجح أن يظل الحجم الإجمالي لهذه التدفقات صغيراً مقارنةً بتدفقات التمويل الخاص، فإن هناك حاجة إلى النظر في أفضل طريقة لتحقيق تأثيرات تحفيزية في حالات المخاطر العامة من خلال سياسات وشراكات فعالة. ويمكن أن يشمل ذلك الاستخدام الاستراتيجي للأموال التحفيزية لتعزيز أنواع معينة من الاستثمار الخاص و"اجتذاب" أموال إضافية من مصادر أخرى<sup>(12)</sup>.

## باء- أطر التنسيق المؤسسية التي تمكّن من اتباع نهج شامل ومتكامل

51- يضطلع المنتدى الاقتصادي العالمي، من بين كيانات أخرى، بتقييم منتظم (في إطار ندرة المياه) لمدى مخاطر الجفاف وأثرها على الاقتصاد العالمي<sup>(13)</sup>. ويمكن أن تقدم هذه الدراسات، عند توافرها، بياناً مهماً عن حالة إدارة مخاطر الجفاف وكذلك صورة أوسع عن التدفقات المالية والمخاطر. وتتعبق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي، من بين كيانات أخرى، بعض تدفقات المساعدة الإنمائية

Baietti. 2017. "Crowding-in Private Finance in World Bank Water and Sanitation Operations: A How to Guide for World Bank Task Teams." World Bank, Washington, DC  
<<http://documents1.worldbank.org/curated/fr/169121506073918027/pdf/Crowding-in-Commercial-Finance-in-World-Bank-Water-and-Sanitation-Operations-A-How-to-Guide-for-World-Bank-Task-Teams.pdf>>

<<https://www.weforum.org/agenda/2020/07/human-fingerprinting-drought-rainfall-africa-asia-america/>>



ذات الصلة التي تدعم حالياً الاستجابات الإنسانية للجفاف والاستثمارات في مجال الإدارة المستدامة للأراضي، بما في ذلك التأهب للجفاف والتصدي له. وتُقيّم فعالية بعض هذه التدفقات المتعددة الأطراف والثنائية للمساعدة المالية من خلال نظم تقييم مخصصة مصممة لمواكبة آليات التمويل الدولية.

52- وحتى عندما ينصب التركيز على التدفقات المالية الدولية، هناك دور مهم ينبغي أن تؤديه نظم الرصد والتقييم الوطنية القادرة على التشغيل المستمر بطريقة تراعي الظروف الاقتصادية المحلية والقيم المقدرة المرتبطة بتغيرات مختلفة في مخاطر الجفاف. وفيما يتعلق بالدعم التقني المقدم في إطار اتفاقية مكافحة التصحر إلى البلدان التي وضعت خططاً وطنية معتمدة لمكافحة الجفاف، لدى الأطراف احتياجات مبنية وموثقة بوضوح إلى المساعدة من أجل تطوير القدرات الوطنية على الرصد والتقييم الفعالين لبرامج مكافحة الجفاف.

53- وتتناول الأوساط الأوسع المعنية بالتنمية الدولية وتغير المناخ مسبقاً العديد من المسائل المتعلقة بعوائد الاستثمار في السياسات وتدابير التنفيذ الفعالة الرامية إلى التصدي للجفاف في إطار اتفاقية مكافحة التصحر. ويمكن للفريق العامل الحكومي الدولي تقييم العمليات التي تنظر بالفعل في فعالية التدفقات المالية، لا سيما على المستوى الإقليمي أو العالمي، بما في ذلك المساهمات النسبية للمساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل الخاص.

54- ويمكن لفريق العمل هذه أن تتعلم من العمليات العالمية الأخرى التي تستعرض تمويل المكاسب البيئية والاجتماعية المرتبطة بمخاطر الجفاف، بما في ذلك الأعمال المتعلقة بالتمويل الأخضر والمسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد تشمل المصادر ذات الصلة الاستعراض المستقل الذي أنجزه السيد داسغوبتا بشأن اقتصاديات التنوع البيولوجي<sup>(14)</sup>؛ والمنبر الحكومي الدولي للسياسات العلمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية<sup>(15)</sup>، والأعمال المتعلقة باقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي<sup>(16)</sup>؛ والجهود ذات الصلة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ<sup>(17)</sup>. وللكتير من هذه الأعمال صلة مباشرة بتقييم تدابير التخفيف من مخاطر الجفاف من خلال آثارها على خدمات النظم الإيكولوجية ورفاه الإنسان على النحو المبين في الفرع السادس.

## جيم - التقدم المحرز في استعراض السياسات وتدابير التنفيذ القائمة

55- قدمت البلدان المتقدمة عدداً من التقارير إلى الفريق العامل الحكومي الدولي بشأن دعمها للشراكات الدولية التي تتصدى للجفاف. ولا تتناول هذه التقارير الحجم الإجمالي للمساعدة المالية المقدمة فحسب، بل تتناول أيضاً فعاليتها وبرامج التعاون التقني الموضوعية التي تحظى بالدعم. وعلى الرغم من تقديم معلومات قليلة بشأن التمويل الإقليمي وأطر التعاون، يبدو أن هناك إمكانية لإجراء دراسات حالات إفرادية توضيحية، مثل تلك المتعلقة بمبادرة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لمواجهة كوارث الجفاف وتحقيق الاستدامة في القرن الأفريقي أو دراسات أخرى لحالات إفرادية على المستوى الوطني تتعلق بالصناديق المنشأة في أستراليا، وأنتيغوا وبربودا، وكينيا.

(14) <[https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment\\_data/file/82222/The\\_Economics\\_of\\_Biodiversity\\_The\\_Dasgupta\\_Review\\_Interim\\_Report.pdf](https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/82222/The_Economics_of_Biodiversity_The_Dasgupta_Review_Interim_Report.pdf)>

(15) <<https://doi.org/10.5281/zenodo.3237392>>، <<https://ipbes.net/global-assessment>>.

(16) <<http://www.teebweb.org/wp-content/uploads/Study%20and%20Reports/Reports/Ecological%20and%20Economic%20Foundations/TEEB%20Ecological%20and%20Economic%20Foundations.%20report/TEEB%20Foundations.pdf>>

(17) <<https://www.ipcc.ch/srccl/>>.



56- وحتى الآن، لم تشارك آليات ووكالات التمويل المتعددة الأطراف بشكل مباشر في الاستعراض. وقد تكون هناك تقارير تقييم مهمة صادرة عن المكتب المستقل للتقييمات التابع لمرفق البيئة العالمية وعن البنك الدولي، من بين كيانات أخرى، تشير إلى تمويل هذين الكيانين لإجراءات الحد من مخاطر الجفاف.

57- وفيما يتعلق بالسياسات وتدابير التنفيذ القائمة، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص، أبرز أحد الأطراف (السنغال) في أحد التقارير المقدمة مدى إدماج التخفيف من مخاطر الجفاف في تخطيطه بشأن تحييد أثر تدهور الأراضي. ولاحظت فرقة العمل أن هذا يشمل الاهتمام بالمسائل المهمة للغاية المتعلقة بسلسلة القيمة والتجارة. وفي ترينيداد وتوباغو، تُستخدم أيضاً ضريبة خضراء تدفعها الشركات وتُخزن في صندوق أخضر لفائدة المشاريع البيئية. وستشمل مراجعة للحوافز في قطاع الزراعة في ترينيداد وتوباغو كفاءة استعمال المياه.

## دال- مناقشة أولية للخيارات المتعلقة بتدابير السياسات والدعوة والتنفيذ الملائمة على جميع المستويات لمواجهة الجفاف بفعالية في إطار الاتفاقية

58- تركز الخيارات البارزة على إمكانيات تحسين أداء آليات التمويل ودراسات الجدوى من أجل إطلاق تخصيصات أكثر فعالية من الميزانيات الوطنية لصالح لإدارة المتكاملة للجفاف داخل البلدان المتأثرة. وأثناء المناقشات الأولية، أعرب عن رأي مفاده أن هذه الخيارات يمكن أن تشجع البلدان المتقدمة على تحسين مستوى وأهداف ميزانياتها الوطنية لأغراض التعاون الدولي من أجل تعزيز المؤسسات العالمية وتسريع التبادل التقني بشأن إدارة الجفاف. وقد تشمل الخيارات إنشاء صناديق للتأهب للجفاف على المستويين المجتمعي والإقليمي وكذلك على المستويين الوطني والعالمي. وتتطلب هذه الخطوات إنجاز دراسة جدوى اقتصادية مناسبة لمثل هذا الإجراء، مع الاعتراف بالتنوع الكبير للتكاليف والعوائد المتوقعة في جميع المواقع المتأثرة بالجفاف (انظر الفرع السادس).

59- وتبين إجراءات التحفيز الاقتصادي مدى إمكانية تصميم خطط مستنيرة للتنمية الاقتصادية من أجل تغيير الحوافز المقدمة للقطاع الخاص. ومن شأن مواصلة إزالة المخاطر بطريقة تركز على أشكال مختلفة من التأمين وتدابير اكتتاب التأمين، لأغراض الإدارة المتكاملة للجفاف، أن تشجع على زيادة الاستثمار في احتياطات لمواجهة الجفاف وفي ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والمياه في المناطق المعرضة للجفاف. ويمكن أن تشارك الحكومات الوطنية في ذلك بالعمل مع شركات التأمين والبنوك والمؤسسات المالية الخاصة أو مع مجموعات أخرى من المستخدمين التجاريين للمياه و/أو مستخدمي الطاقة المرتبطة بالمياه وشركات المرافق العامة.

60- ويتمثل أحد التحديات الشائعة أيضاً في المجالات الأخرى للتمويل المناخي والبيئي في كيفية العمل بدءاً من تحديد الاحتياجات والفرص الخاصة حتى تصميم مشاريع "مقبولة مصرفياً" يمكن أن يستخدمها الممولون من القطاع الخاص لتمويل استثمارات في مجال الإدارة المتكاملة للجفاف. وقد يتطلب إنشاء مجموعة من الاستثمارات المقبولة مصرفياً بناء القدرات من خلال خدمات استشارية تقنية وقد يعتمد على آليات تمويل مبتكرة، بما في ذلك التمويل المختلط وأشكال مختلفة من التأمين وإعادة التأمين.

61- وبما أن فرقة العمل المعنية بالموارد والحوافز تركز على إشراك القطاع الخاص وعلى الحوافز الرامية إلى التخفيف من مخاطر الجفاف، فإن الأدوات الاقتصادية هي مجموعة مهمة من الأدوات التي يتعين على فرقة العمل استكشافها. وتشمل هذه الأدوات تصميم واستخدام أشكال مختلفة من الأسواق وحقوق الملكية ومنتجات التأمين، بمفردها أو بالاقتران مع تغييرات تنظيمية مبتكرة، بما في ذلك، على سبيل المثال، الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية وأنظمة متعددة الأجزاء لتسعير المياه. ويعد إنشاء هذه النظم تحدياً

تقنياً - خاصة في المناطق التي تحتاج إلى نظم لرصد الموارد. وفي ضوء هذا، قد تكون هناك حاجة إلى تقديم الدعم التقني إلى الحكومات المحلية والوطنية، لتصميم نظم وآليات فعالة وتوفير القدرات التقنية الكافية لرصد آثارها على الموارد الطبيعية (انظر أيضاً الفرعين السادس والسابع).

## هاء- الخطوات المقبلة لفرقة العمل المعنية بالموارد والحوافز

62- حددت فرقة العمل المعنية بالموارد والحوافز نطاق دراسات حالات إفرادية (لم تحدد بعد) يتعين إعدادها، مع التركيز على نماذج وآليات التمويل العالمية والوطنية ودون الوطنية. وتعلق المسائل المطروحة بالطريقة التي يمكن أن تقدم بها الحكومات حوافز إلى المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص لتنفيذ الإدارة المتكاملة للجفاف وإدارة وتنظيم تدابير التخفيف من مخاطر الجفاف والتصدي له. وستواصل فرقة العمل بلورة أفكارها وتطوير منهجها بشأن هذه المسائل خلال الأشهر المقبلة.

63- وستنظر فرقة العمل كذلك (في إطار عملية الفحص التي تضرطع بها) في الفجوات الحالية من خلال أخذ مجموعة الأدلة المتاحة على فعالية الأدوات الاقتصادية وآليات التمويل الحالية بعين الاعتبار. ويمكن أن تكون المعلومات المهمة الواردة من البنك الدولي والصناديق العالمية، مثل مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ، موضوعاً للاستعراض بدعم من الأمانة ومن مؤسسات التمويل. وقد تبحث بعض هذه المصادر خيارات مشاركة القطاع الخاص. وعلى سبيل المثال، يستكشف مرفق البيئة العالمية بالفعل مشروع استراتيجية بشأن مشاركة القطاع الخاص، في حين أعد المنتدى الاقتصادي العالمي مؤخراً سلسلة التقارير المتعلقة بالاقتصاد الطبيعي الجديد<sup>(18)</sup>.

64- وتعتمد الأسئلة المتعلقة بفعالية المعونة والمساعدة الإنمائية بشكل عام على مقارنات للمكاسب الاقتصادية المتزايدة التي تحققهما للمجتمع ككل وتكاليفهما الإضافية. وتستخدم هذه المقارنات عموماً مجموعة من المقاييس أوسع من تلك التي يمكن استخدامها لتقييم الربحية المتوقعة من الاستثمارات الخاصة الرامية إلى الحد من مخاطر الجفاف. ويجب أن تستخدم التقديرات الكمية للمكاسب/الخسائر الاجتماعية التنبؤات الاحتمالية لأحداث الجفاف المستقبلية. وتعمل الأوساط المعنية بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث بالفعل من أجل التغلب على التحديات المتصلة بوضع تقديرات صحيحة. وتواجه هذه الأوساط أيضاً المتطلبات العملية لجمع البيانات الأساسية وتحديد سيناريو واقعي يُقاس على أساسه التغيير الذي يُعزى إلى تدخلات محددة<sup>(19)</sup>.

65- وطلب أيضاً المقرر 23/م أ-14، الذي دعا إلى إنشاء الفريق العامل الحكومي الدولي، من الآلية العالمية أن تتخذ إجراءات في هذا الصدد. وطلب إلى الآلية العالمية أن تحدد أدوات التمويل الممكنة والمبتكرة، استناداً إلى قيمة مضافة محددة بوضوح، لمواجهة الجفاف، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، منتجات التأمين والسندات والتمويل الأصغر، وأن تتيح المعلومات والتوجيهات ذات الصلة لتيسير حصول الأطراف على هذه الأدوات. وسينسق الفريق العامل الحكومي الدولي مع الآلية العالمية بشأن هذا العمل.

(18) <<https://www.weforum.org/reports/new-nature-economy-report-series>>

(19) انظر المناقشات في: <[http://iedafrique.org/IMG/pdf/wp\\_evaluation\\_economique\\_des\\_benefices\\_trees\\_des\\_](http://iedafrique.org/IMG/pdf/wp_evaluation_economique_des_benefices_trees_des_)>

<<https://www.alnap.org/help-library/the-economics-of-resilience-to-drought-in-investissements.pdf>>، و

<<https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC6850620/>>، و

<[https://www.ifad.org/documents/38714170/40321165/economics\\_advantage.pdf/bb2525f4-](https://www.ifad.org/documents/38714170/40321165/economics_advantage.pdf/bb2525f4-0c2f-4ea6-9201-e1e14c0e8725)

[0c2f-4ea6-9201-e1e14c0e8725](https://www.ifad.org/documents/38714170/40321165/economics_advantage.pdf/bb2525f4-0c2f-4ea6-9201-e1e14c0e8725)>

66- وفيما يتعلق بمناقشة دراسات الجدوى من أجل اتخاذ تدابير اقتصادية وتمويلية أكبر وأكثر فعالية، ستعمل فرقة العمل هذه مع فرقة العمل المعنية بقابلية التأثر والتقييم. وسيساعد هذا في تركيز الانتباه على كيف يمكن لمجموعة واسعة من أعمال التقييم التي تنجزها البلدان أن تفي بالدراسات الاقتصادية ذات أهداف محددة بوضوح من أجل دعم التمويل الفعال لإجراءات الإدارة المتكاملة للجفاف.

## سادساً- معالجة قابلية التأثر والتقييم

### ألف- نطاق ومجال تركيز فرقة العمل المعنية بقابلية التأثر والتقييم

67- يتمثل الهدف العام لفرقة العمل المعنية بقابلية التأثر والتقييم في استعراض كيفية استخدام تقييمات آثار الجفاف وقابلية التأثر به ومخاطره لإعلام الناس بالسياسات وبرامج التنفيذ والشراكات الفعالة. ويمكن أن يشمل ذلك تقييمات استباقية للاحتياجات يُسترشد بها في تحديد أهداف الإجراءات. ويمكن أن يشمل أيضاً تقييمات بأثر رجعي للتأثيرات المتغيرة وقابلية التأثر والمخاطر بعد اتخاذ إجراءات سياساتية وتنفيذية (أو عدم اتخاذ أي إجراء). وعندما تُجرى التقييمات بصورة متكررة، بدءاً من خط أساس راسخ، يمكنها إلقاء الضوء على فعالية سياسات واستراتيجيات مالية محددة من خلال إظهار ما الذي أحدث فرقاً إيجابياً في التخفيف من مخاطر الجفاف وما الذي لم يحدث ذلك. ويمكن أن يُعزز هذا فهم كيفية تحقيق مزيد من التحسينات.

68- ولكل بلد سياقه ونهجه الخاصين به فيما يخص عملية تقييم مخاطر الجفاف وآثاره وقابلية التأثر به. وتوفر اتفاقية مكافحة التصحر، من خلال مجموعة أدوات مكافحة الجفاف<sup>(20)</sup> وهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات ولجنة العلوم والتكنولوجيا، توجيهات عامة وأفضل الممارسات لمساعدة البلدان في هذه العملية<sup>(21)</sup>،<sup>(22)</sup>. ويسعى هذا التوجيه والدعم التقني إلى مساعدة البلدان وتشجيعها على تقييم مدى اتساع نطاق العوامل التي تساهم في آثار الجفاف وقابلية التأثر به ومخاطره. ويوفر هذا التوجيه أيضاً أدوات ومناهج لتحسين شمولية التقييمات.

69- وخلال دورة الإبلاغ المقبلة، يُقترح جمع مجموعة من مؤشرات الآثار العالمية بما يتماشى مع هدف الاتفاقية الاستراتيجية المتعلقة بمكافحة الجفاف. ويجب أن تستند هذه التقييمات إلى الرصد الفعال. وتقدم اتفاقية مكافحة التصحر، من خلال مبادراتها المتعلقة بالجفاف، دعماً مادياً لتعزيز التصميم الشامل لعمليات التقييم والتخطيط الوطنية المستمرة.

70- وينبغي أن يترجم التقييم الرفيع المستوى الفهم المتعدد الأوجه للآثار وقابلية التأثر والمخاطر إلى تقييم متسق وموجه نحو اتخاذ قرارات بشأن مخاطر الجفاف على المستوى العالمي. ويمكن لفرقة العمل هذه التابعة للفرقة العامل الحكومي الدولي أن تتخذ الخطوة الأولى نحو هذا الهدف من خلال تقييم السياسات وتدابير التنفيذ والشراكات الحالية. وعلى وجه الخصوص، يمكن لفرقة العمل هذه استعراض مدى قدرة هذه الممارسات على توجيه عملية صنع القرار على جميع المستويات، ويمكنها أيضاً النظر في خيارات إضافية لزيادة فعالية هذه الممارسات.

(20) <<https://knowledge.unccd.int/drought-toolbox/solutions/risk-assessment/2414>>

(21) <<https://www.unccd.int/publications/drought-impact-and-vulnerability-assessment-rapid-review-practices-and-policy>>

(22) <<https://www.unccd.int/sites/default/files/relevant-links/2019-09/190906%20UNCCD%20drought%20resilience%20technical%20guideline%20EN.pdf>>

## باء- أطر التنسيق المؤسسي والنهج الشامل والمتكامل

71- لقد أصبح تقييم قابلية التأثر بالجفاف جزءاً أساسياً من التخطيط الإنمائي العالمي والوطني والمحلي في المناطق المتأثرة بالجفاف. وتقوم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بصورة دورية بتقييم قابلية التأثر بمجموعة من المخاطر المرتبطة بتغير المناخ وآثار هذه المخاطر، بما في ذلك التأثيرات في تواتر الجفاف وشدته.

72- ويجري أيضاً مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بصورة دورية تقييمات مهمة، على غرار المنتدى الاقتصادي العالمي. وتجري عمليات تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث لئلا تُسترد بها في تصميم برامج الإغاثة والتعافي من الكوارث. ويُتاح أيضاً عدد من قوائم الجرد العالمية (المعترف بأنها غير كاملة) بشأن مخاطر الجفاف ومخاطر الكوارث الأخرى (من قبيل قاعدة البيانات الدولية للكوارث). وهذه القوائم مفيدة لدعم تحديد الآثار المحتملة التي ينبغي أخذها في الاعتبار أثناء عمليات تقييم قابلية التأثر والمخاطر. وتجري أعمال إضافية مهمة بشأن تقييم المخاطر في القطاع الخاص، ومنها تقرير المخاطر العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي وأعمال شركات التأمين ومؤسسات التمويل الأخرى في القطاع الخاص التي تتحمل المخاطر المالية ذات الصلة أو تنقلها.

73- وعلى المستوى القطري، نشرت الأطراف حتى الآن 26 خطة وطنية لمكافحة الجفاف على الموقع الشبكي لاتفاقية مكافحة التصحر<sup>(23)</sup>، تسرد كل منها بشكل منهجي العلاقات بين خطة مكافحة الجفاف وأطر السياسات الأخرى وعمليات التقييم ذات الصلة على المستويين الوطني ودون الوطني. وتشمل هذه العلاقات الروابط مع الخطط والبرامج الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته ومع المبادرات والمؤسسات والعمليات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

## جيم- التقدم المحرز في استعراض السياسات وتدابير التنفيذ القائمة بما فيها الشراكات

74- حتى الآن، تطوع منسقون معنيون باتفاقية مكافحة التصحر من بوتسوانا والسنغال والسودان والولايات المتحدة الأمريكية لتقديم معلومات إلى الفريق العامل الحكومي الدولي بشأن تقييماتهم مدى قابلية التأثر بالجفاف. وجمعت فرقة العمل المزيد من المعلومات من أفغانستان وأوزبكستان بدعم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). وعلاوة على ذلك، حددت فرقة العمل دراسات حالات إفرادية إضافية ذات صلة في الأدبيات المنشورة<sup>(24)</sup>،<sup>(25)</sup>. ومع ذلك، يُلاحظ أن هناك عدداً قليلاً نسبياً من التقارير القطرية المقدمة إلى الفريق العامل الحكومي الدولي التي أشارت حتى الآن إلى الاستخدام الروتيني لعمليات التقييم التي تشمل المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية القابلة للتأثر. وقد يكون هذا بسبب عدم توجيه الفريق العامل الحكومي الدولي حتى الآن أي سؤال بشأن هذه النقطة إلى الأطراف.

75- وحددت فرقة العمل الحاجة إلى استعراض الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف بمزيد من التفصيل والنظر أيضاً في الخطط الوطنية الأخرى ووثائق المشاريع التي تقدم مُهجاً للتقييم. ويطوّر الفريق العامل التابع لهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات والمعني بالتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي إطار عمل تُربط من خلاله حسابات رأس المال الطبيعي البري مع التقارير المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي.

(23) <<https://knowledge.unccd.int/drought-toolbox/page/drought-planning>>

(24) <<https://doi.org/10.1016/j.pdisas.2019.100062>>

(25) <<https://doi.org/10.1007/s10113-016-1043-y>>

76- وتتضمن مجموعة أدوات مكافحة الجفاف استعراضاً سريعاً وحديثاً للممارسات والتوصيات السياسية المتعلقة بتقييم آثار الجفاف وقابلية التأثر به<sup>(26)</sup>، تُعرض فيه دراسات حالات فردية من إثيوبيا والبرازيل وكولومبيا وكينيا والمكسيك والهند. وتتضمن المجموعة أيضاً استعراضاً للأدبيات من مختلف البلدان الأخرى. ومن الممكن أيضاً تناول دراسات الحالات الفردية هذه بمزيد من التفصيل. وقد حدد الفريق العامل الحكومي الدولي توجيهات منهجية إضافية وأمثلة يمكن إضافتها إلى مجموعة الأدوات، منها دليل مفيد نشره معهد الأراضي الحضرية<sup>(27)</sup> ومجموعة أدوات الولايات المتحدة للقدرة على تحمل تغير المناخ<sup>(28)</sup> التي تقدم أفكاراً إضافية. وهناك فرصة لتقديم رؤية إضافية بشأن كيف يمكن لتقييمات آثار الجفاف وقابلية التأثر به ومخاطره أن توجه بمزيد من الفعالية عملية صنع القرارات الاقتصادية.

## دال- مناقشة أولية للخيارات المتعلقة بتدابير السياسات والدعوة والتنفيذ الملائمة على جميع المستويات لمواجهة الجفاف بفعالية في إطار الاتفاقية

77- يمكن اقتراح عملية تقييم رفيعة المستوى لكي تستخدمها اتفاقية مكافحة التصحر أو لكي تعزز أعمال الوكالات الأخرى (مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والمنتدى الاقتصادي العالمي). والهدف من ذلك هو ضمان تحديد فرص التخفيف من المخاطر المرتبطة بالأراضي والنظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية المهمشة وأخذها في الاعتبار بمزيد من الفعالية. ويجب أن تحظى المجتمعات المحلية المهمشة التي تعتمد على النظم الإيكولوجية في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة والأراضي التي تعاني من استنزاف المياه (بما في ذلك المدن الضخمة والمناطق الحضرية المكتظة بالسكان) باهتمام خاص عند النظر في الجوانب الاقتصادية للجفاف وعند تصميم عملية التقييم. وقد ينطوي هذا على إعادة تشكيل النطاق الشامل والأهداف الشاملة لعملية التقييم.

78- وإذا كان لا بد من إجراء تقييم اقتصادي عالمي رفيع المستوى من شأنه أن يدعم التوصيات المتعلقة بتعزيز المؤسسات وتحسين التدابير الاقتصادية والتمويلية في إطار الاتفاقية، فينبغي عندئذ أن يستند هذا التقييم إلى الأساس الذي توفره تقييمات الآثار وقابلية التأثر والمخاطر على المستوى الوطني. وينبغي أيضاً أن يكون مفيداً بدوره لتلك التقييمات وأن يوجهها ويعززها في هذه العملية. ومن المتوقع أن تلعب الجماعات الاقتصادية الإقليمية دوراً رئيسياً في هذه العملية.

79- وهناك حاجة واضحة إلى تعزيز النظر في التفاعلات بين الأرض والمناخ والتأثيرات العامة لتدهور الأراضي في زيادة التعرض للجفاف وقابلية التأثر به ومخاطره (والعكس صحيح). وأحد الأسئلة المهمة هو كيف تُترجم التغييرات في إدارة استخدام الأراضي إلى تغييرات في مستوى مخاطر الجفاف والتعرض له وقابلية التأثر به وآثاره، بما في ذلك الآثار الاقتصادية. وبعد تحديد الأصول القابلة للتأثر بالجفاف، يمكن تحديد هوامش التكيف والإجراءات التخفيفية ذات الصلة. وسينصب التركيز في البداية على التغييرات المتزايدة في قيمة الأصول، التي يمكن أن تُعزى إلى التغييرات في التدابير السياسية والتنفيذية لمكافحة الجفاف.

80- ومن المرجح أن يتطلب تقييم التفاعلات بين الأرض والمناخ وتدهور الأراضي بذل جهود متضافرة لتعزيز عمليات الجرد ورسم الخرائط المتعلقة بآثار الجفاف والتعرض له وقابلية التأثر به. ويمكن أن يستند التقييم الاقتصادي لآثار الجفاف وقابلية التأثر به ومخاطره إلى أعمال مبادرة اقتصاديات تدهور الأراضي،

(26) <<https://www.unccd.int/publications/drought-impact-and-vulnerability-assessment-rapid-review-practices-and-policy>>

(27) <<https://uli.org/wp-content/uploads/ULI-Documents/ULI-A-Guide-for-Assessing-Climate-Change-Risk-final.pdf>>

(28) <<https://toolkit.climate.gov/steps-to-resilience/assess-vulnerability-risks>>

ونظام الأمم المتحدة للمحاسبة البيئية والاقتصادية، وشراكة البنك الدولي لمحاسبة الثروات وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية. وينبغي أن تعزز هذه الجهود أوجه التآزر الواضح مع اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي التي أُلقي عليها الضوء في الفرع الخامس. وتشمل الخطوات الرئيسية '1' التحقق المكثف على المستوى المحلي من طرق التقييم من خلال تطبيقها واستعراضها؛ '2' وإدماج المعلومات المستخلصة في عمليات التقييم العالمية. والهدف من ذلك هو دمج هذه العمليات والأساليب مع تخطيط التنمية الاقتصادية الوطنية والنظم المالية بطريقة تصبح مستدامة ذاتياً.

## هاء- الخطوات المقبلة لفرقة العمل المعنية بقابلية التأثر والتقييم

81- سيجري الفريق العامل الحكومي الدولي دراسة لمعلومات وخبرات المنسقين التي سوف تُبحث مع المنسقين أنفسهم خلال حلقة عمل لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية والمشاورات الإقليمية التي ستسبقها. والغرض من ذلك هو استكمال المعلومات التي استعرضها الفريق العامل الحكومي الدولي بشأن استخدام تقييمات آثار الجفاف وقابلية التأثر به ومخاطره من أجل توجيه السياسات وتدابير التنفيذ وإلقاء الضوء على فعاليتها. وستطلع فرقة العمل على استخدام تقييمات آثار الجفاف وقابلية التأثر به ومخاطره الواردة في المساهمات المحددة وطنياً، وفي المقترحات المقدمة إلى صناديق المناخ، وفي خطط مكافحة الجفاف التي وُضعت في إطار مبادرة الجفاف. وهناك مجال لبحث روابط أقوى بين أعمال الوكالات الأخرى واتفاقية مكافحة التصحر من أجل تهيئة أثر تدهور الأراضي. ويمكن لجمع هذه الخطوات أن تلقي الضوء على الأفكار ذات الصلة وأطر السياسات والعمليات والأدوات المتاحة على المستوى الوطني ودون الوطني.

82- وستقدم الأمانة دعماً إضافياً للفريق العامل الحكومي الدولي لبحث الترتيبات القائمة على المستوى الإقليمي، بما في ذلك الاجتماعات الإقليمية والبرامج والمراكز الإقليمية القائمة أو المقترحة. وستواصل الأمانة أيضاً التواصل مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة. وستستكمل هذه الجهود الاستعراض المستمر الذي تجريه فرقة العمل للسياسات الوطنية ودون الوطنية وتدابير التنفيذ والشراكات.

83- ولتحسين النظر في الخيارات، ستواصل فرقة العمل مناقشة وتأييد الخيار المتمثل في إنشاء عملية دورية رفيعة المستوى تربط بين التقييمات المحلية لآثار الجفاف وقابلية التأثر به ومخاطره ضمن إطار تقييم عالمي. ويتطلب ذلك تحديد ما إذا كان من الممكن أم لا توافر دعم صالح ومستنير من أجل التوصية بإجراء تقييمات اقتصادية رفيعة المستوى لمخاطر الجفاف أو من أجل إعطاء الأولوية لهذه التقييمات التي يمكن أن تشمل أيضاً مصالح ومدخلات المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية ضمن نهج مفاهيمي عالمي. وقد يتطلب هذا النهج، في حال الأخذ به، تحديد خطوات تدرجية معينة يمكن أن يتفق عليها مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة عشرة.

## سابعاً- تحسين نظم رصد الجفاف والإنذار المبكر به

### ألف- نطاق ومجال تركيز فرقة العمل المعنية بالرصد والإنذار المبكر

84- يتمثل الهدف العام لفرقة العمل المعنية بالرصد والإنذار المبكر في استعراض ومناقشة الخيارات المتاحة المتعلقة بنظم رصد الجفاف والإنذار المبكر به بطريقة تراعي الإدارة المستدامة والذكية للأراضي الرامية إلى مكافحة الجفاف<sup>(29)</sup> في سياقات محلية وإقليمية محددة.

(29) <[https://catalogue.unccd.int/1211\\_03EP\\_UNCCD\\_SPI\\_2019\\_Report\\_2.pdf](https://catalogue.unccd.int/1211_03EP_UNCCD_SPI_2019_Report_2.pdf)>

85- ويزيد الانتقال من نهج رد الفعل إلى نهج استباقي إزاء التصدي للجفاف من فرص الاستثمار في إجراءات من قبيل إنشاء نظم رصد الجفاف والإنذار المبكر به. ويمكن للإدارة المستدامة والذكية للأراضي الرامية إلى مكافحة الجفاف التي تأخذ بنهج استباقي أن تحمي النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية من الجفاف حتى لا تتفاقم حالات النقص المؤقتة في المياه المتاحة لتصبح كوارث إنسانية أو بيئية. ومع ذلك، يجب أن تكون معظم نظم الإنذار المبكر بالجفاف الموجودة حالياً متوافقة بشكل أفضل مع الهدف المتمثل في تحقيق ورصد الإدارة المستدامة والذكية للأراضي الرامية إلى مكافحة الجفاف. وتُصمَّم نظم الإنذار المبكر بالجفاف لتحفيز الاستجابات المبكرة للجفاف في إطار سياسات وخطط وطنية لمكافحة الجفاف. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لمواءمة نظم الإنذار المبكر بالجفاف الحالية لتمكين وتقييم عمليات التأهب لمخاطر الجفاف من خلال الإدارة المستدامة والذكية للأراضي الرامية إلى مكافحة الجفاف.

86- وحيثما أُجريت استثمارات لتحسين الإدارة المستدامة للأراضي في إطار اتفاقية مكافحة التصحر، يلاحظ مستخدمو الموارد من الأفراد المتأثرين حدوث آثار على المستوى المحلي. وللأسف، لا تُرصد في أغلب الأحيان التأثيرات والعمليات التي تحدث على مستوى النظم، ولا تُنقل بصورة فعالة المعلومات المتعلقة بها إلى صناع القرار. ولذلك، من الضروري تحسين استخدام نظم الرصد من أجل تشخيص الاحتياجات والفرص المتعلقة بالاستثمارات الوقائية في مجال الإدارة المستدامة والذكية للأراضي الرامية إلى مكافحة الجفاف في إطار الاتفاقية. ويجب أن تدعم هذه النظم جميع الجوانب الأخرى للإدارة المتكاملة للجفاف الموضحة في فروع أخرى من هذا التقرير. والهدف من ذلك هو تحسين التقييمات الوطنية للمخاطر وقابلية التأثير، وإرشاد تصميم سياسات التخفيف من الآثار والاستجابات التمويلية، وتمكين صناع القرار من تعقب فعالية استثماراتهم مع مرور الوقت.

87- وتستند فرقة العمل المعنية بالرصد والإنذار المبكر في عملها إلى فهم أعضائها وتعاونهم مع نظم الرصد المتطورة نسبياً التي أصبحت قيد التشغيل بالفعل في بعض البلدان المتقدمة منذ سنوات عديدة. ويدرك أعضاء فرقة العمل أيضاً أن لدى التقنيات الجديدة مثل تطبيقات الأجهزة المحمولة إمكانات كبيرة لإحداث ثورة في طبيعة نظم رصد الجفاف ورصد الموارد الطبيعية على نطاق أوسع. وهذه التقنيات منتشرة بشكل خاص في بعض أجزاء العالم النامي المتأثر بالجفاف. وبالتالي، من الممكن تماماً أن يؤدي بذل المجتمع الدولي لجهود جماعية منسقة تنسيقاً جيداً إلى تحسين كبير في النظم الحالية لرصد الموارد الطبيعية والجفاف في الأجل القريب جداً. ويجب أن يكون اغتنام هذه الفرصة جزءاً أساسياً من الجهود الأوسع الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي الأخضر الشامل والإنعاش وعدم ترك أي أحد خلف الركب أثناء تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## باء- أطر التنسيق المؤسسي والنهج الأوسع والشامل والمتكامل

88- لا بد لكل بلد من وضع نظامه ومؤشراته وأرقامه القياسية الخاصة برصد الجفاف واستخدامها. وقد اتفقت الأطراف في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف<sup>(30)</sup> على إنشاء نظام عالمي للرصد تقدم الأطراف عن طريقه تقاريرها مرة كل أربع سنوات عما أحرزته من تقدم في تحقيق الهدف الاستراتيجي 3. ووفقاً لتوصيات هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، سيشمل إطار الرصد هذا المستويات الثلاثة التالية من المؤشرات والأرقام القياسية المشتركة:

- (أ) المستوى 1: المؤشر البسيط لمخاطر الجفاف - يركز على المناخ/الأرصاء الجوية؛  
 (ب) المستوى 2: المؤشر البسيط للتعرض للجفاف - مثل السكان المعرضين للجفاف؛

(30) [https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2019-08/ICCD\\_COP%2814%29\\_CST\\_7-1910576A.pdf](https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2019-08/ICCD_COP%2814%29_CST_7-1910576A.pdf)



(ج) المستوى 3: المؤشر الشامل لقابلية التأثر بالجفاف - من المحتمل أن يكون مركباً من العوامل المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تسهم في تعرض المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية للجفاف.

89- ولا تزال مهمة تنسيق هذه النظم استراتيجياً ودمجها في أطر الرصد العالمية القائمة ذات الصلة مهمة من المهام الرئيسية. ويبقى الإطار العالمي للخدمات المناخية عنصراً أساسياً في تنسيق النظم العالمية لرصد المناخ. وتعكف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية على تطوير نظام عالمي للإنذار بمخاطر متعددة<sup>(31)</sup>. وتقوم المنصات الإقليمية، بما فيها شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، بجمع وتحليل المعلومات المهمة بشأن مخاطر الجفاف وآثاره على أرض الواقع. وتوجد فرصة للتنسيق مع نظم الإبلاغ عن تهديد أثر تدهور الأراضي المنشأة في إطار اتفاقية مكافحة التصحر والهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة وعملية الفريق المعني برصد الأرض المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي. وتعمل لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ولجنة العلم والتكنولوجيا على إنشاء منصة (تُعرف باسم Trends.Earth) ومجموعة من المبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة المتصلة بهذه المنصة لكي تستخدمها الأطراف من أجل ذلك. وتشكل شبكة آسيا والمحيط الهادئ لمواجهة الكوارث إحدى المنصات الإقليمية لرصد الجفاف والإنذار المبكر. وإحدى النتائج المتوخاة من هذه المبادرة هو التنبؤ بالآثار الاجتماعية والاقتصادية في القطاعات الرئيسية، مثل الغذاء والمياه والطاقة والصحة. وتشير هذه الأمثلة إلى المواءمة التدريجية مع أطر الرصد والنمذجة الأساسية الأخرى، مثل تلك المتعلقة بالرصد الهيدرولوجي العالمي، ونظم الرصد الإيكولوجي، ونظم الرصد والمحاسبة الاقتصادية، بما في ذلك نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية.

90- ويجلب برنامج الإدارة المتكاملة للجفاف<sup>(32)</sup> جنباً إلى جنب العديد من المؤسسات الشريكة لكي تقدم المعلومات والمشورة فيما يتعلق باستخدام المؤشرات والنظم الخاصة برصد مخاطر الجفاف والتعرض له وقابلية التأثر به وآثاره. ويقوم البرنامج بذلك للتخفيف من آثار الجفاف من خلال سياسات وخطط وطنية لإدارة الجفاف. وهدف البرنامج هو تمكين البلدان من إدارة مخاطر الجفاف بشكل أفضل. وتتاح الموارد المتعلقة بالركائز الثلاث على الإنترنت وفي مكتب المساعدة ومكتبة إدارة الجفاف<sup>(33)</sup>. وتُربط هذه الموارد بمجموعة أدوات مكافحة الجفاف وبوابة بيانات أنشأها مركز المياه والبيئة التابع للشراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعهد الألماني للهيدروغرافيا، بدعم من مرفق البيئة العالمية. وتربط أيضاً هذه الموارد المتاحة على الإنترنت ببيانات أخرى على الإنترنت<sup>(34)</sup> ونظم رصد قطرية التوجه يديرها كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بصفتها الجهة القِيّمة على عدد من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة (الهدفان 2 و6)؛ والبنك الدولي بصفته الجهة القِيّمة على الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة؛ والمرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش.

## جيم - التقدم المحرز في استعراض السياسات وتدابير التنفيذ والشراكات القائمة

91- استناداً إلى الاستعراض الأولي للتقارير التي تلقاها الفريق العامل الحكومي الدولي، لا تزال هناك حاجة على ما يبدو إلى عمل كبير لبناء القدرات من أجل التحول من رصد العوامل المحركة لإجراءات الإغاثة المستجيبة إلى إجراءات وقائية أكثر تقدماً من شأنها تعزيز نتائج التنمية المستدامة.

(31) <<https://www.wmo.int/gmas/>>

(32) <<https://www.droughtmanagement.info/>>

(33) <<https://www.droughtmanagement.info/find/library/>>

(34) <<http://www.fao.org/land-water/water/drought/drought-toolbox/ar/>>



92- وتشجع المناقشات حتى الآن التركيز على الرصد الدؤوب لشدة الجفاف ونطاقه المساحي وآثاره على النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية. ويمكن أيضاً أن يكون هناك تركيز أكبر على جميع تحديات التنسيق والاتصال ذات الصلة. وتتعلق الأسئلة المهمة بما هي أفضل السبل لتلبية الاحتياجات على مستويي القطاعات والأحواض وعلى المستوى المحلي. ويُطرح العديد من هذه الأسئلة بشكل روتيني داخل الوسط المعني بتغير المناخ. ومع ذلك، ونظراً لعمليات اتفاقية مكافحة التصحر الموجهة نحو الأراضي، ينبغي لأي نهج تقوده هذه الاتفاقية فيما يخص رصد الجفاف أن يعالج هذه الأسئلة من منظور مميز، ويمكن أن يُتوقع منه دعم المزيد من نظم الإنذار المبكر بالجفاف على أرض الواقع. ويمكن لهذه النظم أن تقدم إجابات ومداخل عملية بشكل أكبر، مما سيسمح بتعاون أفضل على جميع المستويات.

## دال - مناقشة أولية للخيارات المتعلقة بتدابير السياسات والدعوة والتنفيذ الملائمة على جميع المستويات لمواجهة الجفاف بفعالية في إطار الاتفاقية

93- إن تحسين الرصد أمر أساسي. ويبدو أن هناك مكاسب كبيرة يُحتمل جنيها من المواءمة والتعزيز التدريجيين للنظم العالمية لرصد الآثار العامة لإدارة الأراضي والنظم الإيكولوجية من أجل التخفيف من آثار الجفاف على النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية<sup>(35)</sup>. ومن المهم أيضاً فهم التفاعلات بين الأرض والمناخ وتعزيز نظم النمذجة الهيدرولوجية والإيكولوجية والاقتصادية التي يمكن أن تسمح بتحسين عرض واستخدام المعلومات المناخية العالمية في أشكال مصغرة (على النحو الذي تدعو إليه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ). ويمكن للأدوات الأفضل ونظم الرصد المرتبطة بها أن تترجم تنبؤات الأرصاد الجوية إلى سيناريوهات آثار ومخاطر الجفاف الهيدرولوجية والإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية، مما سيكون له معنى عملي أكبر بالنسبة لمستخدمي الأراضي وصناع القرار.

94- وهناك تفاوت واضح بين الموارد المخصصة لرصد الأحوال الجوية (موارد أكثر نسبياً) والموارد المخصصة لرصد الأراضي والنظم الإيكولوجية من أجل تقييم مدى التأهب لمواجهة مخاطر الجفاف من خلال الإدارة المستدامة والذكية للأراضي الرامية إلى مكافحة الجفاف (موارد نادرة نسبياً). وهذا هو الحال خاصة في أقل البلدان نمواً. ويمكن لتدابير السياسة والدعوة والتنفيذ في إطار اتفاقية مكافحة التصحر أن تسرع وتيرة تطوير نظم الرصد الأرضية اللازمة لرصد الجوانب الهيدرولوجية والإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية للجفاف. وهذا أمر سيتطلب الاستثمار ليس فقط في القدرات التقنية والبنية التحتية، بل أيضاً في الحوكمة وإشراك الجهات صاحبة المصلحة وعمليات الاتصال داخل البلدان عبر المؤسسات المجتمعية ذات الصلة.

95- ويجب أن يأتي معظم الاستثمار الداخلي من الجهات صاحبة المصلحة والبلدان المتأثرة. ويمكن للمجتمع الدولي أن يوفر تسهيلات موضوعية ودعمًا تقنياً وموارد إضافية، إلى جانب صلاحية لحشد الجهات المعنية ومنصات لتشجيع النجاح. ولذلك، تؤكد فرقة العمل من جديد وتشدد على الحاجة الأساسية والفرص المتاحة لتبادل المعارف ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، سواء بحضور شخصي أو عبر الإنترنت، على النحو الذي اتفقت عليه الأطراف مسبقاً في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف. وهذا يتماشى مع الاتفاقات المتعلقة بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات المبرمة في جميع الاجتماعات السابقة منذ نشأة الاتفاقية وما يرتبط بها من دعوات لزيادة الدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة. وللتعجيل باتخاذ إجراءات ملموسة، يمكن للأطراف المتأثرة أن تعرض احتياجاتها مع تفاصيل أكثر دقة وأن تحصل على التزامات أكثر تحديداً من البلدان المتقدمة بتوفير ما يلزم من الدعم التقني وبرامج التبادل.

(35) اتفاقية مكافحة التصحر، بوصفها الاتفاقية التي تركز على الأرض، قائمة من أجل فعل ذلك. ولا بد أيضاً من رصد التقدم المحرز في تحقيق أهدافها الاستراتيجية الخاصة.

## هاء- الخطوات المقبلة لفرقة العمل المعنية بالرصد والإنذار المبكر

96- ستواصل فرقة العمل المعنية بالرصد والإنذار المبكر فحصها التفصيلي لهذه النظم القائمة خلال الأشهر القادمة وستعد عرضاً شاملاً لنتائجها. وسيكون هذه العرض علمي النطاق ويمكن أن يشمل دراسات حالات إفرادية من البلدان النامية والمتقدمة في المناطق المتأثرة بالجفاف. وستواصل فرقة العمل أيضاً العمل مباشرة مع الفريق العامل المعني بالجفاف التابع لهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، حيث يقوم هذا الأخير بوضع إرشادات تقنية للأطراف، بما في ذلك بشأن استخدام المؤشرات، بتوجيه من لجنة العلم والتكنولوجيا.

97- وتشمل القضايا الناشئة خلال المناقشة التي أجرتها فرقة العمل حتى الآن الاحتياجات التالية:

- (أ) تحسين جمع ورصد بيانات الجفاف، ولا سيما تلك المتعلقة بآثار الجفاف؛
- (ب) ضمان أن يرشد الرصد صناعات القرار في مجموعة من النطاقات المكانية (بما في ذلك إدماج المعارف والخبرات المحلية)؛
- (ج) ضمان أن تكون منتجات ومعلومات نظم الإنذار المبكر بالجفاف مفيدة وقابلة للاستخدام بالنسبة لصناع القرار وواضعي السياسات ومديري الموارد الطبيعية ووسائل الإعلام والجمهور على نطاقات متنوعة؛
- (د) تعزيز وتأكيد فكرة أن نظم الإنذار المبكر بالجفاف هي جزء لا يتجزأ من الركائز الثلاث للإدارة المتكاملة للجفاف؛
- (هـ) تفسير حالات الجفاف الإيكولوجي؛
- (و) التصدي للتحديات المتعلقة برصد آثار الجفاف على نطاقات زمنية أدق، ومن شأن هذا أن يأخذ في الاعتبار الجفاف السريع الحدوث، أو "المفاجئ"، وضرورة زيادة التركيز على الحاجة إلى أدوات رصد جادة إلى جانب تحسين قدرات التنبؤ على النطاقات من دون الموسمية إلى الموسمية؛
- (ز) ضمان تحسين الاتصال والتنسيق (بما في ذلك لصالح المستخدمين غير المتصلين بالإنترنت).

98- وستواصل فرقة العمل تحسين النظر في خيارات العمل التي يمكن الموافقة على اعتمادها في إطار اتفاقية مكافحة التصحر بعد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف من أجل رصد شدة الجفاف ونطاقه المساحي وآثاره على النظم الإيكولوجية، بما في ذلك على وظائفها الهيدرولوجية، وعلى المجتمعات المحلية. وسوف تقدم فرقة العمل تقريراً عن نتائج مناقشاتها وتحليلاتها، وتحدد أفضل الخيارات المتاحة، وتوصي باتخاذ تدابير محددة حسب السياق. وستستكمل هذه الإجراءات بالدروس المستفادة من دراسات الحالات الإفرادية.

## ثامناً- الأعمال التحضيرية لتقديم تقرير إلى مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة عشرة

99- سيتواصل عمل الفريق العامل الحكومي الدولي من خلال فرق العمل التابعة له ومن خلال الاجتماعات الدورية للفريق العامل بأكمله (عبر الإنترنت أو بحضور شخصي). ويقترح الفريق العامل الحكومي الدولي عقد حلقة عمل بحضور شخصي لجميع الأعضاء في وقت مبكر من عام 2021، مباشرة بعد اجتماعات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، إذا سمح بذلك تغير القيود المفروضة بسبب كوفيد-19. والأمانة على استعداد لتلقي مدخلات وأفكار وتوجيهات إضافية من الأطراف حسب الاقتضاء.

100- وينظر الفريق العامل الحكومي الدولي في بدء مشاورات إقليمية ومشاورات أخرى عبر الإنترنت في إطار خطة عمله الجارية التي ستنفذ بمساعدة الأمانة. ويمكن أن تُجمع خلال هذه المشاورات تعليقات أوسع بشأن التحديات المطروحة والفرص التي تقدمها الإدارة المتكاملة للجفاف للأطراف والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، وبشأن ترتيب الخيارات حسب الأولوية الذي قد يقدمه الفريق العامل الحكومي الدولي لمؤتمر الأطراف في دورته الخامسة عشرة كي ينظر فيه. وسينظر الفريق العامل الحكومي الدولي في عقد حلقات دراسية أو حلقات عمل على الإنترنت لبحث جوانب محددة من عمل فرق العمل التابعة له بهدف إشراك الخبراء والجهات صاحبة المصلحة على جميع المستويات.

101- وسوف يواصل الفريق العامل الحكومي الدولي العمل في سياق نهج شامل ومتكامل أوسع للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية على التحمل. ويشمل هذا العمل التواصل والتنسيق مع العمليات الموازية، بما فيها عمليات المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والعديد من الهيئات الأخرى. ويرحب الفريق العامل الحكومي الدولي أيضاً ترحيباً كبيراً بما يقدم إليه من توصيات محددة لزيادة أنشطته المتعلقة بالتواصل والتنسيق، ومن مدخلات مباشرة وتلقائية من الأطراف المهتمة.

102- والمسائل المهمة المطروحة كي تناقشها لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، التي يمكن للفريق العامل أن يستفيد بشأنها من مدخلات وتوجيهات الأطراف، هي مسائل تتعلق بما يلي:

- (أ) أي تعليقات أولية بشأن الاتجاه العام المتخذ والخيارات قيد المناقشة؛
- (ب) وتوجيهات بشأن المواضيع التي تتطلب مزيداً من الدراسة لتأييد الخيارات والخطوات المقبلة على نحو أفضل، من أجل تيسير اتخاذ القرارات في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف؛
- (ج) وتشجيع أو تيسير المتابعة والمزيد من المدخلات التي ينبغي أن تقدم إلى الفريق العامل الحكومي الدولي من الأطراف والوكالات الأخرى، بتيسير ودعم من الأمانة.